نحو إحياء مشروع (سنغافورة الخليج)

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 26 سبتمبر 2021

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

يروى أن بعض صيادي السمك – في مدينة ما – وجدوا أنهم يدفعون الكثير من الأموال حتى يتمكنوا من النزول إلى البحر ليصطادوا ويوفروا السمك لأهل المدينة، فعليهم أن يدفعوا ثمن السفن وصيانتها والبترول الذي يحرك المحركات، وما إلى ذلك بالإضافة إلى الكثير من المخاطر التي يواجهونها أثناء دخول البحر، فهم حتى لا يؤمنون على أنفسهم من مخاطر البحر ومشاكله، لذلك جلسوا ذات ليلة مع بقية الصيادين، وبعد المناقشات ومداولات اتفقوا على رفع سعر السمك إلى ضعفين أو ثلاثة، ثم اتفقوا بعد ذلك جميعًا على مبدأ التورية ولكن من دون الكذب في معاملات البيع، فقد اتفقوا أن يبيعوا الأسماك القديمة – نوعًا ما – على أنها صيد (الأمس)، وكلمة (الأمس) هي في الحقيقة تعني ما مضى من الأيام وإن كانت عدد الأيام أكثر من أسبوع وليس بالضرورة تحديد مفهوم الأمس في اليوم السابق، "فنحن لا نكذب، ولكن التجارة شطارة".

وعندما أتى الغد، ذهب مجموعة من بائعي الخضراوات والفاكهة ليشتروا سمكًا كالعادة لمنازلهم، فرأوا أنهم قد دفعوا جل ما جمعوه من ربح

تجارتهم في توفير السمك الطازج لأهلهم، فاجتمعوا مع بعضهم وقالوا: "لنرفع نحن أيضًا سعر الطماطم والخضار والموز والفاكهة، ولنفعل ما فُعل فينا في سوق السمك"، ومع مرور الأيام انتشر ما حصل في سوق الخضار مع أصحاب الدواجن وبائعي اللحم، فقرر التجار جميعًا أن يحموا أنفسهم وتجارتهم برفع السعر.

كل ذلك ومختار المدينة ينظر من بعيد ولا يحرك ساكنًا، لأن متطلبات الحياة تقتضي ذلك.

وخلال مهرجان رفع الأسعار والغلاء وعدم تحريك ساكن لحل هذه المشكلة، كان المعلم مشغولاً في المدرسة بتربية أبناء المدينة وأبناء التجار، فلما رجع إلى منزله أخبرته زوجته أن أسعار الاحتياجات الأساسية من الغذاء قد ازداد سعرها، وأن انشغاله بتعليم أبناء التجار وتربيتهم سيكون ثمنه أن يجوع أبناؤه، ففكر قليلاً في الفعل الذي يجب أن يفعله حتى لا يجوع أبناؤه، فقرر أن يقلل اهتمامه بالتربية والتعليم وليشتغل بالسمسرة وبيع العقارات، وانضم إلى مجموعة تتحكم في سعر الأراضي والإيجارات بحيث تضمن استمرارية تدفق الأموال، كما قام أيضًا بإعطاء الدروس الخصوصية لأبناء التجار والأغنياء خاصة وبأسعار مرتفعة جدًا، فتدفق هؤلاء على خدماته بصورة مذهلة، كما لم يكن في السابق، فأخذه بريق المال وضمن مستقبل وحياة أولاده.

في أثناء ذلك خرج الطبيب من غرفة العمليات معالجًا أحد أبناء المعلمين، وعندما جلس في غرفته ليستريح تلقى اتصالاً من زوجته تشتكي من المستوى التعليمي لأطفاله إذ أصبحوا سيئين جدًا، بسبب انشغال المعلمين في أمور أخرى غير التعليم والتربية، لذلك فإن عليه البحث عن خدمات تعليمية خاصة تؤمن مستقبل أطفالهم، وأن انشغاله طوال الوقت بعلاج ورسم الابتسامة في وجوه أطفال لا يعرفهم ولا يمت لهم بصلة على حساب مستقبل أطفاله هو ضرب من ضروب الحماقة. ففكر مليًا، ثم قام بافتتاح عيادته الخاصة والتي يكون فيها مستوى الرعاية الصحية أفضل بنحو 10 أضعاف من الرعاية التي سيحصل عليها المريض الذي يلقاه في العيادة المجانية صباحًا.

وحتى هذه اللحظة ما زال مختار المدينة ينظر ولا يتحرك.

وفي مكان آخر من كل هذا كان القاضي مشغولاً بقضية عويصة، فهي قضية تقدمت بها أخت الطبيب لتشتكي حقوقها من زوجها الذي ظلمها ويظلمها بصورة دائمة، وبينما هو كذلك يحاول أن يبحث لها عن مخرج لنصرتها، إذ تلقى اتصالاً هاتفيًا من زوجته ولتخبره أن طفله مريض، وعندما ذهبت به إلى المستشفى العام لم يتلق العناية الكافية المعهودة، لذلك اقترحت هذه الزوجة ووجدت أنه من الأفضل له ولطفله أن يزوروا العيادة الخاصة للطبيب لتلقي العلاج والتشخيص المناسبين، وأن عليهم التحرك لعلاجه الآن وبصورة طارئة وإلا فإن صحة الطفل

ستكون في خطر، فترك القاضي ملف القضية جانبًا، وذهب للاهتمام بطفله، فتأخرت قضية المرأة ثلاث سنوات.

كان لهذه المرأة أطفال في سن المراهقة، يحضرون دروسًا لإمام المسجد القريب لمنزلهم يعلمهم القرآن والأخلاق والأحاديث النبوية، كقوله صلى اللّه عليه وسلم "لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتّى يُحِبّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبٌ لِنَفْسِهِ" بالمجان، وقبيل أن يبدأ درس اليوم زفت له أخته الخبر المفرح بمقدم مولوده الخامس، فاختلطت لديه الفرحة بحزن داخلي، إذ سيعيش حالة متعسرة بسبب الأسعار والغلاء وخاصة أنه متقاعد وليس له دخل إلا من بقايا مال التقاعد وما يمنح من مال لإمام مسجد، فاتصل بالأم وأرباب أسر المراهقين وأبلغهم أنه منذ الغد سيضع بعض الرسوم البسيطة على تعليم وتهذيب أطفالهم، إذ يعتبرها أجرًا إضافيًا، وعندما رفض الأهالي ذلك ذهب وعمل كبائع في محل، بهدف التقليل من الأعباء المالية.

فضاع الأولاد بسبب أنه لا يوجد من يهتم بهم ومن يربيهم، فبكت المرأة وقالت: "لو أدى القاضي أمانته لما أصبحت الحياة بهذا الحجم من القبح"، وأما القاضي فقال: "لو أدى الطبيب أمانته لما اضطررت لظلمك"، وقال الطبيب: "لو أدى المعلم أمانته لما اضطررت إلى ما اضطررت إليه"، وبدأوا يتلاومون، كل يلقي بمظلمته على الآخر ولا يحاسب نفسه على فعله، وحتى عندما وصلت المظلمة إلى صيادي السمك قالوا: "لولا غلاء

أسعار المواد الأولية والمخاطر التي نعيشها لما رفعنا الأسعار"، وحتى هذه اللحظة والمختار مشغول في أمور أخرى.

هكذا نحن ومجتمعاتنا اليوم، الكل يلقي اللوم على الآخر، ولا ولم نعد نعرف من أين أتت المشاكل والأزمات التي نعيشها ومن المتسبب فيها، حتى إننا في الكثير من الأحيان لا نريد أن نفكر في وضع الحلول لها، إذ نتركها أن تحل نفسها بنفسها إن استطاعت.

والشيء بالشيء يذكر، واعتماداً على ذاكرتي ففي منتصف السبعينيات من القرن العشرين انطلق شعار بتحويل البحرين إلى سنغافورة الخليج، ونحن في ذلك الوقت لم نكن نعرف سنغافورة إلا من خلال اسمها فقط، فلم نكن نعرف أي شيء عن نظامها ودقة العمل وبرامج التطوير الذي كانت تسعى إلى تبنيها، ومع ذلك فرحنًا لأن البحرين أصبح لها هدف تريد أن تحققه بطريقة أو بأخرى.

ولا نريد أن نقارن اليوم بيننا وبين سنغافورة ولكن للتذكير فقط، فسنغافورة تُعد اليوم واحدة من أربع أقوى اقتصادات في آسيا، هذا يعني أنها تطورت من دولة ناشئة إلى دولة صناعية في غضون فترة زمنية قصيرة للغاية، وهذا له انعكاسات إيجابية على حياة الإنسان السنغافوري .

في سنغافورة زاد نصيب الفرد من الدخل بمقدار عِشرين ضِعفًا، وليس ذلك فحسب وإنما أوجدت الدولة العديد من الحلول للمشاكل

الاقتصاديّة والبطالة، وقامت بتشجيع الاستثمار، وإطلاق برامج شاملة لعمليّات التصنيع، ما أدّى ذلك إلى نهضة الاقتصاد السنغافوري، والانفتاح السريع على الاقتصاد العالميّ، فقد أصبح اقتصاد سنغافورة في الآونة الأخيرة اقتصادًا تنافسيًا وأسرع نموًا وفقًا لتقرير أصدره المعهد الدوليّ للتطوير الإداري لعام 2019م، وعلى الرغم من جميع التحديّات التي واجهتها سنغافورة فقد أصبح القطاع الاقتصاديّ مقومًا أساسيًا من مقومات تطورها ونهضتها.

ولكن عندما نولي وجوهنا نحو وطننا الحبيب، ترى ماذا نرى ؟

للأسف نرى الكثير من المشاكل التي تبحث عن حل، ولكن حتى الآن الحلول حائرة في أروقة المنشآت، فلا تجد من يد يخرج ملفاتها من الأدراج لتنفذها في واقع الحياة،

ففي مشكلة البطالة والعمالة الوافدة: يلقي المواطن باللوم على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والوزارة تلقي اللوم على المواطن، والمواطن يلقي اللوم على هيئة تنظيم سوق العمل، والهيئة تلقي اللوم على التجار، وتدور الدائرة من غير أن نصل إلى الحلول.

وفي مشكلة الإسكان: نفس السيناريو ولكن بأسماء مختلفة.

مشكلة عدم القدرة على تنفيذ قانون النظافة العامة: ما زالت عالقة في بعض المدن، من يعرف السبب ؟

مشكلة مواقف السيارات في الأحياء والمناطق السكنية: لا توجد جهة تحاول أن تتصدى للمشكلة، لماذا ؟

مشكلة تداخل المناطق السكنية بالمناطق الصناعية: حتى غدت بعض المناطق مثل منطقة عراد وسلماباد مناطق عشوائية، فمن من الجهات هي المسؤولة عن هذا الموضوع ؟

مشكلة الأمن الغذائي: الكل يتحدث والخطة الاستراتيجية موجودة، ولكن تحتاج إلى تنفيذ، فمن يقوم بعملية التنفيذ ؟

الثروة السمكية: تعاني من الكثير من المشاكل، منها مشاكل بيئية، ومشاكل صناعية، ومشاكل العمالة الوافدة التي لا تلقي بالاً للجسم البحري الذي نعيش فيه.

مشكلة ارتفاع الأسعار: دوريًا ترتفع أسعار السلع الأساسية، والخدمات وكل شيء، حتى أسعار فاتورة الكهرباء والماء وكل ما يحتاج إليه الإنسان حتى يعيش، ترتفع، وعندما ترتفع فإنها لا تنخفض أبدًا حتى وإن وعد المتحدثون .

مشكلة القمامة: تقوم الشركات الخاصة بتنظيف المناطق السكنية في الصباح، فما هي إلا بضع ساعات حتى تتحول نفس المناطق إلى مناطق لتجمع القمامة، بأسباب كثيرة، لماذا ؟

محلات تنظيف وغسل السيارات: تفتح تلك المحلات في الكثير من المناطق وهي غير مؤهله إلا لدخول سيارة واحدة، ولكنها في نفس الوقت تقوم بغسل عدة سيارات وفي نفس الوقت، لذلك فإن منظر المياه المتطايرة في الجو وعلى سيارة المارة من غير حسيب أو رقيب أمر مذهل ومؤلم في نفس الوقت، لماذا ؟

مشكلة المتقاعدين، ما زالت عالقة وكأنها لم تكن ولا يريد أي طرف التحدث فيها، لماذا ؟

في الحقيقة، هذا غيض من فيض، المشاكل كثيرة والجميع يبحث عن حل، فأين الحل ؟ ومن يعلق الجرس ومن يهز الجرس، وفي النهاية من يحل الجرس ؟

المشاكل تتزايد، بعضها بلغ مرحلة الأزمة، وحتى الآن وكل الذي نرجوه أن تنفذ المخططات الموضوعية لمواجهتها وإدارتها .